

باسم جلالة الملك

==

ملف عدد : 535 /84

مقرر رقم : 157

في السنة الخامسة بعد الاربعمئة وألف وفي اليوم الحادى عشر من شهر ربيع الاول موافق 5 دجنبر 1984

ان الغرفة الدستورية

وهي مؤلفة من رئيسها الرئيس الاول للمجلس الاعلى السيد محمد العربي المجبود وأعضائها السادة : مكسيم أزولاي وعبد الصادق الربيع وعبد العزيز بنجلون ومحمد الودغيري ومحمد بحاجي ومحمد مشيش العلمي

نظرا للفصل 97 من الدستور

نظرا للظهير الشريف رقم 176 - 77 - 1 بتاريخ 20 جمادى الاولى 1397 (9 مايو 1977) بمثابة القانون التنظيمي للغرفة الدستورية بالمجلس الاعلى وبالاخص منه الفصل 23 والفصول التي تليه

نظرا للظهير الشريف رقم 289 - 83 - 1 بتاريخ 7 محرم 1404 (14 أكتوبر 1983) بمثابة قانون يؤهل بموجبه الرئيس الاول للمجلس الاعلى والاعضاء المتألفة منهم الغرفة الدستورية بهذا المجلس في 6 محرم 1404 (13 أكتوبر 1983) جميع الاختصاصات المسندة الى الغرفة الدستورية بمقتضى أحكام الدستور والقوانين التنظيمية وفق الشروط والاجراءات المقررة فيها وذلك الى بداية دورة أكتوبر الاولى من فترة النيابة التشريعية المقبلة

نظرا للظهير الشريف رقم 154 - 84 - 1 المعتبر بمثابة قانون صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) تمدد بموجبه أحكام الظهير الشريف رقم 289.83.1 الصادر في 7 محرم 1404 (14 أكتوبر 1983) بمثابة قانون يؤهل بموجبه الاعضاء السابقون بالغرفة الدستورية للمجلس الاعلى لممارسة اختصاصات هذه الغرفة

نظرا للظهير الشريف رقم 177 - 77 - 1 بتاريخ 20 جمادى الاولى 1397 (9 مايو 1977) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب وانتخاب أعضائه وبالاخص منه الفصول 47 و 48 و 49

نظرا للعريضة المقدمة من طرف السيد أحمد أشهبار بواسطة الاستاذ محمد الريسوني وعبد الله كسون المحامين بهيئة طنجة بتاريخ 28 سبتمبر 1984 المسجلة بكتابة الغرفة الدستورية والتي يلتمس فيها التصريح بالغاء نتائج الانتخابات

التشريعية المباشرة التي أجريت بتاريخ 14 سبتمبر 1984 بدائرة طنجة حيث فاز منافسه السيد محمد العباسي بعضوية مجلس النواب نظرا للتقرير الذي أعده المقرر المعين السيد عبد العزيز بنجلون حيث ادعى الطاعن من بين ما ادعاه

أولا - انه رفض تسجيل ملاحظاته في محضر التصويت

ثانيا - ان السلطة المحلية رفضت مراقبته دون أي سبب قانوني رغم توفرهم على جميع

الشروط القانونية وحصولهم من السلطة المذكورة على وصولات تثبت صفتهم تلك

ثالثا - ان بعض أعوان السلطة قاموا بممارسة الضغط والتهديد على الناخبين وهم

بصدد قيامهم بواجبهم الوطني وحثهم على التصويت لفائدة المرشح المعلن عن فوزه

رابعا - ان عدة أعضاء من المجلس البلدي لمدينة طنجة تجندوا بمقابل للحصول على

بطاقات الناخب بطرق مشوهة من جهات مختلفة ثم قاموا بتوزيعها على أشخاص صوتوا بواسطتها

بمقابل حيث فتحت لهذه العملية محلات مجاورة لمكاتب التصويت

وحيث ان الوقائع المذكورة أعلاه من شأنها ان تثبت أن تؤدي الى بطلان الاقتراع

لمخالفتها للمقتضيات القانونية وبالاخص لمقتضيات الظهير الشريف المتعلق بتأليف مجلس

النواب وانتخاب أعضائه

وحيث ينبغي بالتالي الاستجابة لطلب البحث المقدم من طرف السيد أحمد أشهبان

لهذه الاسباب

تأمر باجراء بحث للتحقق من صحة الوقائع المذكورة اعلاه وتنتدب المقرر السيد عبد العزيز

بنجلون لتلقي تصريحات الشهود بعد أدائهم اليمين ثم تحرير محضر بذلك يبلغ الى المعنيين

بالامر ويحدد لهم أجل ثلاثة أيام لتقديم ملاحظاتهم الكتابية

الامضاءات :

عبد الصادق الرييع

محمد بحاجسي

مكسيم أزولاي

محمد الودغيري

محمد العربي المجبود

عبد العزيز بنجلون